

سبتمبر 2020

رمدد: 23180-9118

## كوفيد-19 والحماية الاجتماعية في جنوب آسيا: حالة جزر المالديف 1

كريستا جوسيب الفرانجا ، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

(6,696 مستفيداً)؛ تأمين صحي شامل غير قائم على الاشتراكات، هوسنوا أساندا Husnuvaa Aasandha (325,387 مواطناً مالديفياً)؛ معاش ضمان اجتماعي غير قائم على الاشتراكات يُسمى معاش الشيخوخة الأساسي (17,453 مستفيداً)، ومعاشات التقاعد الحكومية الأخرى (7,192) لأولئك الذين لا يتلقون معاش الشيخوخة الأساسي. وقد بلغ عدد المشتركين في نظام معاشات التقاعد المالديفي 100,225 مشتركاً في عام 2019. وبالرغم من أن النظام مفتوح للإشتراكات الاختيارية للعاملين لحسابهم الخاص والصيادين، إلا أنهم يجب أن يدفعوا نسبة 7 في المائة حصة صاحب العمل و 7 في المائة حصة العامل.

علاوة على ذلك، ترتبط اشتراكات معاشات التقاعد ارتباطاً وثيقاً بالحصة المقدرة للعمل الرسمي في الدولة، ولم يعد أصحاب العمل مطالبين بتسجيل العاملين المهاجرين في نظام معاشات التقاعد المالديفي، وعلى الرغم من أنه يجب على العاملين المهاجرين التسجيل في التأمين الصحي الإلزامي، فإن العمال غير المسجلين (نحو 63,000 عاملاً) يفتقرون إلى الوصول إليه.

كتنديب ما بعد كوفيد-19، يمكن أن تنظر جزر المالديف في إجراء المزيد من التحولات على نظام الحماية الاجتماعية الخاص بها لضمان التغطية الكافية للعاملين في القطاع غير الرسمي وتحسين إستجابتها للصدمات على النحو التالي:

- تحسين إستجابة آليات الحماية الاجتماعية للصدمات من خلال دمج السجلات وتكييف اختبار سبل المعيشة البديلة غير الحساس للصدمات.
- تقديم مساهمات عامة أكبر في إطار نظام معاشات التقاعد المالديفي للعاملين لحسابهم الخاص لتحفيز الاشتراكات الاختيارية. كما يجب النظر في نظام التأمين ضد البطالة القائم على الاشتراكات.
- ينبغي لسياسات الإقتصاد الكلي الموجهة لحماية الوظائف والدخول في حالة حدوث صدمات أن تشمل العاملين في القطاع غير الرسمي.
- أظهرت جهود التسجيل الرقمي على موقع JobCenter جدوى العمليات عند الطلب لتوسيع نطاق تغطية المساعدة الاجتماعية بسرعة، ولكن إستراتيجيات التوعية الشاملة مطلوبة.
- يحتاج العاملون المهاجرون غير المسجلين الذين تقطعت بهم السبل في جزر المالديف ليس فقط إلى إجراءات منظمة لإعادتهم إلى أوطانهم ولكن أيضاً المساعدة المباشرة ومعايير أهلية فضفاضة للإستفادة من إعانة الدخل.
- يمكن للإعانات أن تقيّد العاملين في القطاع غير الرسمي، ولكن بالنظر إلى طبيعتها التنازلية، يمكن إنفاق الموارد على برامج المساعدة الاجتماعية الأوسع، مثل منحة الطفل الشاملة، التي تغطي "الوسط المفقود"، مما يوفر دخلاً للأسر الفقيرة مع تعظيم النفع لتلك الأسر المحتاجة.

### المرجع:

IPC-IG and UNICEF ROSA. 2020 (forthcoming). Socio-economic impacts of COVID-19, policy responses and the missing middle in South Asia. Research Report. Brasilia: International Policy Centre for Inclusive Growth.

### ملحوظة:

1 - يعرب المؤلفان عن إمتنانهما للدعم والتعليقات التي تلقياها من منير سافيلدين وإبراهيم نسيم ويوسي إتشيفري بوركهات (مكتب اليونيسف القطري في جزر المالديف). ويمكن العثور على المراجع الكاملة للبيانات المذكورة هنا في التقرير الكامل (IPC-IG and UNICEF ROSA 2020).

**يفرض كوفيد-19 تحدياً غير مسبوق** لأنظمة الحماية الاجتماعية في الدول. ويتعرض العاملون في القطاع غير الرسمي للخطر بشكل خاص، لأنهم غالباً ما يمثلون "الوسط المفقود"، الذي لا تغطيه المساعدة الاجتماعية ولا التأمين الاجتماعي. وفي تقرير بحثي أخير، قام مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل والمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لجنوب آسيا (IPC-IG and UNICEF ROSA 2020) بتحليل التداعيات الاقتصادية للأزمة وتداعيات السياسات المتخذة في ثمانية من دول جنوب آسيا، و الدعوة إلى إدراج "الوسط المفقود" في أطر الحماية الاجتماعية السائدة. ويلخص هذا العدد من رسالة قصيرة نتائج دراسة حالة جزر المالديف.

جزر المالديف لديها أعلى معدل للحالات الإطابة المؤكدة مقارنة بسكان جنوب آسيا. وقد تأثر العاملون المهاجرون بشكل غير متناسب، حيث يمثلون 65 في المائة من الحالات. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمالديف بنسبة 13 في المائة في عام 2020، وهو أسوأ توقع في جنوب آسيا. هذا التوقع الكارثي يرجع إلى حد كبير إلى قطاع السياحة، الذي يمثل 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تأثر القطاع بشكل كبير بإجراءات الإحتواء، بما في ذلك تعليق التأشيرات السياحية عند الوصول وإغلاق المنتجعات السياحية لمدة تزيد عن أربعة أشهر.

وقد وجد تقييم سريع أجراه برنامج الأمم المتحدة الإيماني أن 45,000 موظف في المنتجعات السياحية، منهم 23,000 وافد أجنبي، تأثروا بشكل مباشر بالجائحة. وبشكل العمل في القطاع غير الرسمي نحو 50 في المائة من إجمالي العاملين. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، من المتوقع أن يتأثر ما لا يقل عن 90 في المائة من العاملين في القطاع غير الرسمي بشكل كبير بكوفيد-19. ويتوقع البنك الدولي أن وقوع 1600 شخصاً إضافياً في جزر المالديف في برائن الفقر عند خط الفقر للشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (3.20 دولاراً أمريكياً) ووقوع 20,000 شخصاً آخرين عند خط الفقر للشريحة العليا من الدخل المتوسط (5.50 دولاراً أمريكياً).

ومع ذلك، فإن نسبة العاملين المتأثرين بشكل كبير في جزر المالديف أقل قليلاً من الدول الأخرى في المنطقة، حيث يميل العاملون في القطاع غير الرسمي إلى العمل في مؤسسات أكبر في قطاع السياحة (مثل المنتجعات) التي يمكن أن تستفيد من تدابير الحكومة للإحتفاظ بالعمالة، مثل سقف معدل الفائدة الذي يبلغ 6 في المائة على قروض مؤسسة تمويل التنمية للشركات الصغيرة والمتوسطة، لدفع الرواتب والنفقات الجارية للشركات الكبيرة.

تم تقديم قرض آخر من مؤسسة تمويل التنمية للشركات الصغيرة والمتوسطة (فيافيري إيهي (Viyafaari Ehee) إلى العاملين المستقلين / العاملين لحسابهم الخاص، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتغطية تكاليف التشغيل الجارية. علاوة على ذلك، تم توفير دعم شامل للوقود والغذاء، وخصم بنسبة 40 في المائة على الكهرباء و 30 في المائة على فواتير المياه.

كما أتيت للعاملين المستقلين أيضاً إعانة دخل لمدة ثلاثة أشهر للأفراد المُسرَّحين، أو المُجبرين على أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر أو الخاضعين لتخفيض في رواتبهم بسبب كوفيد-19، ويمكن لهم جميعاً التقدم للحصول على الإعانة على موقع JobCenter الجديد. وحتى 27 يوليو، تلقى الإعانة 6638 شخصاً. وعموماً، خصصت خطة الإنعاش الإقتصادي لجزر المالديف 2.5 مليار روفيا مالديفية (تمثل 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لمجابهة التداعيات السلبية للجائحة.

قبل وقوع كوفيد-19، كانت الحماية الاجتماعية في جزر المالديف تشمل علاوة الوالد الواحد (5,062 طفلاً)؛ علاوة الوالدين بالتبني (147 أسرة)؛ بدل العجز